

المحاصصة السياسية تتخفى وراء الوثيقة الدستورية في السودان

حرب مواقع بين «المدنيين» و«المتطرفين» تهدد المسار الانتقالي



المزيدات الثورية تهدد بإبقائها مجرد شعارات

أن هذه الخطوة قد تستغرق وقتاً، وتعيد الحوار للمربع الأول، لأن فتح الوثيقة الدستورية تترتب عليه ماخذ تشجع القوى الراضة لها على المزيد من التصعيد السياسي.

وشدد الدقير في تصريحات إعلامية، على الالتزام بموعد تشكيل الحكومة، وهيأكل السلطة الجديدة، مع نهاية أغسطس، وعدم تأجيل إعلان الحكومة لمدة شهر لإلحاق قوى الجبهة الثورية.

وأدى تصميم الجبهة الثورية على مطلبها إلى استعدادها للموافقة على تأجيل إعلان الحكومة لمدة شهر، كي يأخذ التعديل مساره، وتشارك في الحكومة، نافية رغبته في المحاصصة السياسية، التي لا تتوقف قيادات في الحرية والتغيير عن تريدها من حين لآخر. والمخ البعض من المراقبين إلى عدم استبعاد ظهور كتل تاريخية جديدة في مناطق المظالم التاريخية المعروفة بالهامش والأطراف، بإمكانها فرض واقع جديد في السودان بدلاً عن الحركات المسلحة الحالية التي تواجه تراجعاً شعبياً في الداخل.

أديس أبابا في الإعلان الدستوري سيبقي موقف الجبهة الراض له كما هو. يظل مطلب الجبهة المعلن تعديل المادة 69، كي تنص صراحة على سيادة أو حاكمية نصوص اتفاقية السلام القادم على كل الوثائق الدستورية، بينما اكتفى النص الحالي بالخطوط العريضة دون إشارة واضحة ومحددة لتفاهات أديس أبابا.

وتضمن الجبهة من وراء الصياغة التي تريدها عدم نقض التفاهات وترفعها عن الخلافات، وجني مكاسب سياسية عديدة، بجانب تمثيلها في السلطة بصورة عادلة من وجهة نظرها.

وقال رئيس حزب المؤتمر السوداني، وعضو وفد الحرية والتغيير إلى القاهرة، عمر الدقير، إن تعديل الوثيقة الدستورية "مازال ممكناً ولم يفت أوانه لإضافة في بند السلام".

ويبدو نقاش مستفيض حول هذه المسألة، وتأثير عنصر الوقت على التوقيتات الخاصة بالمرحلة الانتقالية، حيث تصمّم الجبهة الثورية على مطلبها، وترى قيادات في تحالف الحرية والتغيير

ودول الجوار والإقليم لتحقيق السلام والاستقرار هناك، ودعم الحكومة الجديدة.

ورهن ياسر عمران القيادي بالجبهة الثورية الحضور للمشاركة في الاحتفال بما سيحدث بعد عودة وفد الحرية والتغيير إلى الخرطوم، ونقل ما تم التباحث حوله في القاهرة إلى قيادتهم، قائلاً "إن تم حل القضايا سيحضر وفد من الجبهة للخرطوم".



حامد التيجاني
الاتفاق بين الجبهة الثورية وقوى التغيير مستحيل حالياً

وأشارت قيادات الجبهة في مؤتمر صحفي في ختام اجتماعات القاهرة، إلى أنه لم يتم الاتفاق النهائي على أي نقطة، لأن وفد الحرية والتغيير لا يملك تفويضاً كاملاً، وهذه كانت عقبة كبيرة، وسيقوم بعرض ما تم على مكوثاته في الخرطوم، وإذا لم يتم تضمين تفاهات

وأذابت بعض التلوج التاريخية، وبدات أطراف سودانية كثيرة ترى في مصر وسيطاً مكملاً للجنة الوساطة الأفريقية-الإنثوية.

ومرّجح أن تبدأ الجبهة الثورية، المشكلة من ثلاث حركات مسلحة، هي: تحرير السودان، جناح مني أركو ميناوي، والعدالة والمساواة، والحركة الشعبية-قطاع الشمال، جناح مالك عقار، حواراً جديداً في القاهرة بعد أسبوعين حول كيفية الوصول إلى سلام شامل.

وأعلنت الخارجية المصرية في بيان لها الثلاثاء، أن القاهرة استضافت اجتماعاً هاماً بين قوى الحرية والتغيير، ومن ضمنها الجبهة الثورية، بغرض تحقيق السلام كقضية رئيسية تهم الجميع في السودان ودعمًا للوثيقة الدستورية المقرر التوقيع عليها في 17 أغسطس الجاري.

وأضافت أن المشاركين في الاجتماع تبادلوا الآراء واتفقوا على عرض ما تم التوصل إليه على قيادة قوى الحرية والتغيير في الخرطوم، وستواصل مصر اتصالاتها مع الأشقاء في السودان،

القضايا العالقة، وقد يفوّت الطرفان الفرصة على الدعم الشعبي السوداني للسلام".

ويتخوّف البعض من أن تنحرف قوى الثورة عن مسارها السليم، وفي حال استأثرت قوى الحرية والتغيير بالمناصب الحكومية والبرلمانية ذلك لن يدوم طويلاً، وقد يتحرك الشارع مجدداً ضدها لتصحيح الأوضاع.

وينظر هؤلاء إلى أن تنقل الجبهة الثورية والحرية التغيير بين العواصم الأفريقية المختلفة على أنه "مراوغات" على أكبر قدر من المكاسب، لكن في النهاية لن تكون هناك نتائج إيجابية للبناء عليها مستقبلاً.

وتلقت الجبهة الثورية دعوة من حكومة جنوب السودان الاثنين، لعقد جولة جديدة من الحوار في جوبا، من دون أن تحدد الغرض منها.

وكتشفت بعض المصادر لـ"العرب"، أن النتيجة بالنسبة للقاهرة مشجعة لمواصلة دورها خلال فترة رئاستها للدورة الحالية للاتحاد الأفريقي،

الخطاب الدبلوماسي الذي اعتمدته كل من الجبهة الثورية وقوى الحرية والتغيير، عقب مفاوضات القاهرة لا يحجب حقيقة الخلافات العميقة بين الجانبين، والتي تتمحور أساساً في رغبة كل منهما في الاستئثار بموقع متقدّم على مستوى إدارة المرحلة الانتقالية في السودان.

القاهرة - أنهت الجبهة الثورية وفد قوى الحرية والتغيير اجتماعاتهما في القاهرة مساء الاثنين، بعد يومين من الشدّ والجذب أصلاً في تزويد النقاط الخلافية، وتضمن تفاهات السلام المتفق عليها في أديس أبابا الشهر الماضي ضمن وثيقة الإعلان الدستوري التي سيتم التوقيع عليها نهاية السبت المقبل، للشروع في بدء استحقاقات المرحلة الانتقالية.

وبدت المحاصصة السياسية واحدة من الخلافات الجوهرية التي تتخفى وراء الوثيقة الدستورية، فالجبهة الثورية تريد أن يكون لها نصيب كبير في السلطة خلال المرحلة الانتقالية، باعتبارها من قادت العمل العسكري وساهمت في إضعاف نظام الرئيس المعزول عمر حسن البشير، بينما ترى قوى الحرية والتغيير أنها قادت الحراك الثوري في الشارع، ويجب أن تكون ممثلة بما يتناسب مع تضحياتها.

ولجأ ممثلو الوفدين إلى العبارات الدبلوماسية للتأكيد على عدم فشل جولة القاهرة، والتمسك بمواصلة الحوار حول النقاش العالقة في الخرطوم وخارجها، للوصول إلى اتفاق حول وثيقة السلام، التي تطالب الجبهة أن تكون جزءاً أساسياً في الوثيقة الدستورية.

ولفت الباحث السوداني حامد التيجاني، إلى أن الخلافات أساساً "تتمحور حول شغل المواقع في الحكومة والبرلمان المقبلين، وأن الطرفين ينظران إلى المرحلة الانتقالية باعتبارها المؤسس للوضع السياسي المستقبلي لكل طرف، في ظل وجود أطماع غير خافية للوصول إلى السلطة، وبالتالي فإن الاتفاق بينهما سيكون مستحيلًا في الوقت الحالي".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "هناك صراع مصالح مشتعل بين الطرفين في ظل تنامي الحديث عن المحاصصات الحزبية في الحكومة والبرلمان، وافرز حاجة إلى تغليب كل طرف لأجندته الشخصية بعيداً عن التركيز على حل

واشنطن تفضّل احتواء عباس بدل استبداله

القدس - أعلن الموفد الأميركي للشرق الأوسط جيسون غرينبلات الثلاثاء، أن الولايات المتحدة ليس لديها نوايا لاستبدال الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الذي تشهد العلاقة معه توتراً منذ العام 2017.

وقال غرينبلات الذي يعدّ أحد مهندسي خطة السلام الأميركية لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي في لقاء مع شبكة "بلومبيرغ"، "لا نتطلع إلى تغيير النظام، الرئيس عباس هو زعيم الفلسطينيين، ونأمل أن يكون قادراً على القيام لطاول المفاوضات".

وأضاف "نأمل بأن تكون لدينا مشاركة مستمرة، أو إعادة المشاركة (بين الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية) في نهاية المطاف".

وقاطع الرئيس محمود عباس الإدارة الأميركية التي يتهمها بالانحياز المطلق لإسرائيل ويطالب بضرورة توسيع مظلة المساعدات للسلطة التي يرأسها عباس، وتعمّقت الفجوة بين السلطة الفلسطينية وواشنطن باتخاذ البيت الأبيض جملة من الخطوات الدراماتيكية كان أبرزها وقف تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ووقف المساعدات للسلطة التي يرأسها عباس،

المنخرطين الدوليين في عملية السلام، التي تحتكرها الولايات المتحدة على من العقود الماضية.

ورفض عباس المشاركة في ورشة المناصة التي عقدت في يونيو الماضي برئاسة مستشار الرئيس الأميركي دونالد ترامب وصهره جاريد كوشنر التي عرض خلالها الجزء الاقتصادي من خطة السلام.

وكان أول تصدع في العلاقة بين الرئيس الفلسطيني وإدارة ترامب قد برز حينما أعلن الأخير في العام 2017 القدس عاصمة لإسرائيل، في خطوة لاقت تحفظات دولية واستنكاراً عربياً وفلسطينياً.

وقال كوشنر، الشهر الماضي إن ترامب "معجب" بالرئيس الفلسطيني ويريد إشراكه بخطة السلام.

وقال كوشنر، الشهر الماضي إن ترامب "معجب" بالرئيس الفلسطيني ويريد إشراكه بخطة السلام.

وقال كوشنر، الشهر الماضي إن ترامب "معجب" بالرئيس الفلسطيني ويريد إشراكه بخطة السلام.

وقال كوشنر، الشهر الماضي إن ترامب "معجب" بالرئيس الفلسطيني ويريد إشراكه بخطة السلام.

وقال كوشنر، الشهر الماضي إن ترامب "معجب" بالرئيس الفلسطيني ويريد إشراكه بخطة السلام.

وقال كوشنر، الشهر الماضي إن ترامب "معجب" بالرئيس الفلسطيني ويريد إشراكه بخطة السلام.

وقال كوشنر، الشهر الماضي إن ترامب "معجب" بالرئيس الفلسطيني ويريد إشراكه بخطة السلام.

وقال كوشنر، الشهر الماضي إن ترامب "معجب" بالرئيس الفلسطيني ويريد إشراكه بخطة السلام.

وقال كوشنر، الشهر الماضي إن ترامب "معجب" بالرئيس الفلسطيني ويريد إشراكه بخطة السلام.

وقال كوشنر، الشهر الماضي إن ترامب "معجب" بالرئيس الفلسطيني ويريد إشراكه بخطة السلام.

وقال كوشنر، الشهر الماضي إن ترامب "معجب" بالرئيس الفلسطيني ويريد إشراكه بخطة السلام.



عباس والاستثمار في الأزمان

أنقرة وواشنطن تشعان

في تنفيذ اتفاق المنطقة الآمنة «المبهم»

مناطقهم الأصلية، إن كانت في دمشق أو حلب ودرا، أو غيرها، وهل هناك ضمان للحفاظ على حياتهم؟".

وأعرب خلو عن مخاوفه من أن "يكون الهدف من هذه العملية هو إحداث تغيير ديموغرافي في المنطقة، وبعد ذلك ممارسة الضغط على الأكراد، وضرب وجودهم".



حكيم خلو
المنطقة الآمنة المزمعة قد تستمر للعشرات من الأعوام

وأوضح مستشار المجلس العام للإدارة الذاتية أن "الهدف من إنشاء (المنطقة الآمنة) هو إحداث تغيير ديموغرافي، لأن ما لم تتمكن تركيا من تحقيقه بالقوة العسكرية، مثلما فعلت خلال احتلال عفرين، تسعى إلى تحقيقه من خلال الطرق الدبلوماسية والسياسية، كما أن هذه المنطقة باعتبارها مجرد لعبة تركية، بهدف فرض أمر واقع جديد في المنطقة".

وحذر خلو من أن "المنطقة الآمنة قد تستمر للعشرات من الأعوام، فتركيا دخلت قبرص عام 1974 ولم تخرج منها حتى الآن، لأن تركيا لا تخرج من بلد بعد أن تدخله، إلا بالقوة، وبحسب معلوماتي، لا يوجد سقف زمني لهذه المنطقة التي تعتبر في حال إنشائها خطراً على ديموغرافية كردستان سوريا".

لتنسيق وإدارة المنطقة الآمنة المزمعة شمالي سوريا.

وهناك غموض كبير يلف تفاصيل الاتفاق وسط تساؤلات عدة حول ما إذا كانت الولايات المتحدة وافقت على الطلب التركي بأن يكون عمق المنطقة الآمنة الموعودة بين 30 و40 كلم داخل الأراضي السورية، وهذا الأمر في حال تحقق سيعني انتشاراً لقوات تركية في مناطق تتبع للإدارة الذاتية التي عمل الأكراد على إنشائها على مدار سنوات.

وطالب مستشار المجلس العام للإدارة الذاتية لشمال سوريا وشرقها الثلاثاء حكم خلو التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية بقيادة الولايات المتحدة، بتقديم ضمانات بعدم وجود أي مخاطر يتهددهم من إنشاء المنطقة الآمنة.

وهذه المرة الأولى التي يُبدى فيها مسؤول كردي كبير قلقاً حيال الاتفاق الأميركي التركي، حيث أنّ التصريحات السابقة بدت حذرة مع إظهار رغبة في التعاون.

وقال المسؤول الكردي في تصريحات لوكالة "رووداو" الكردية "الحكومة التركية لا يمكن الوثوق بها، لأنها ستستمر باختلاق الحجج، كما أن المنطقة التي يتم الحديث عنها، سواء كان عمقها 5 كيلومترات أو أكثر، ستسبب في حدوث تغيير ديموغرافي، لأن تركيا تطالب بدخول اللاجئين إلى هذه المنطقة، ولكن، هل أولئك اللاجئين من أبناء هذه المنطقة حتى يعودوا إليها؟ وهل يمكن لهم العودة إلى

دمشق، - شرعت تركيا والولايات المتحدة في تركيب البنية التحتية لمركز عمليات مشتركة، في إطار اتفاق بين الطرفين يقضي بتأسيس منطقة آمنة في شمال سوريا.

وتأتي هذه الخطوة مع تصاعد الأصوات الكردية المحذرة من هذا الاتفاق الملوغ، الذي تنكتم أنقرة وواشنطن على تفاصيله.

وقالت وزارة الدفاع التركية، في بيان، الثلاثاء، إن العمل مستمر لتفعيل مركز العمليات المشتركة المقرر إنشاؤه، بولاية شانلي أوفرة، جنوبي تركيا، في إطار المنطقة الآمنة المخططة تأسيسها شمالي سوريا بالتنسيق مع الولايات المتحدة.

وأضافت أنها شرعت مع الوفد الأميركي، المكوّن من 6 أشخاص، في أعمال تركيب البنية التحتية لمركز العمليات المشتركة، وأنه تم توفير المعدات المتعلقة بالمهام الحساسة الخاصة بالمركز.

وأشارت الوزارة، إلى استمرار العمل على تأسيس وتفعيل مركز العمليات المشتركة بأسرع وقت ممكن ودون أي تأخير.

والاثنين، كشفت الوزارة، في بيان، عن وصول وفد أميركي إلى شانلي أوفرة، لإجراء التحضيرات الأولية ضمن أنشطة مركز العمليات المشتركة المتعلقة بالمنطقة الآمنة.

وكانت أنقرة وواشنطن قد توصلتا لاتفاق يقضي بإنشاء "مركز عمليات مشتركة" في تركيا خلال اقرب وقت،